هم من رأوا عدم وجود تفرقة بدرجة أكبر من جيل الكبار بنوعيه. وكان التمييز لصالح الابن في رأى ٤٣.٩% من أفراد العينة، ولصالح الابنه بنسبة شديدة التدني (٢.٥%).

بينما يتناول السؤال (رقم ٥٨) في الاستمارة مجموعة من العبارات فيما يلي عرض لنتائجها:

ثالثاً: خروج الابن/الابنه للتعليم خارج حدود المحافظة:

تظهر نتائج جدول (٢.٣.١٢) ذكور و(٢.٣.١٢) إناث، أن الأميات أكثر محافظة أو خوفاً على أبنائهن الذكور، وجاءت الموافقة بشدة على تعليم الابن خارج المحافظة من قبل ٩٦.٥% من ذكور جيل الكبار، ٨٨.٩% من إناث جيل الشباب. وقد يكون تفسير ذلك "أن الأسرة المصرية كثيرة العطف على أفرادها، وهي تصغى إلى العاطفة أكثر ما تصغى إلى العقل" لذلك تخشى "من سفرهم والبعد عنهم ولو إلى مسافة قصيرة"[1].

توضح الجداول (٢.٣.١٤) ذكور و(٢.٣.١٤) إناث، أن الاتجاه العام لدى المبحوثين هو رفض تعليم البنت خارج حدود المحافظة، وكانت النسبة الأعلى للرفض من نصيب ذكور جيل الشباب (٦٤.٣%)، يليها بفارق طفيف نسبة ذكور جيل الكبار (٦٣.٢%)، ثم إناث جيل الكبار (٥٥.٦%)، وأخيراً إناث جيل الشباب (٤٢.٩%). هذه النتيجة وإن دلت على تحفظ وتشدد الكبار من النوعين تجاه تربية الإناث في الصعيد، فإنها تتسق كذلك مع الدراسات السابقة، في أن "الفتاة مازالت تفتقر إلى فرص التعليم"[2]، وكذلك قد يكون طول الرحلة إلى موقع الدراسة قد يعرض الفتاة للخطر، سواء خطر على النفس، أو على العرض[3].

المبحث الثاني

مناقشة وتحليل النتائج الخاصة بالمعرفة السياسية

تشكل المعرفة السياسية البعد الأول من أبعاد الثقافة السياسية، ويشمل هذا البعد المعرفة بالمفاهيم والمؤسسات، والمعرفة بالقيادات القومية والمحلية، ثم المعرفة بالقوانين، ويعرض هذا المبحث النتائج الخاصة بها على مدار ثلاثة نقاط هي: أولاً: المعرفة بالمفاهيم والمؤسسات، ثانياً: المعرفة بالقيادات السياسية، ثالثاً: المعرفة بالقوانين.

---

[1] أحمد أمين، مرجع سابق. ص ٩٢

[2] هالة أحمد غالب، مرجع سابق. ص ٥٣٨

[3] UNICEF, 2001, "Early Marriage: child spouses", Florence, Italy, March, Innocenti Digest, No. 7. P11

أولاً

المعرفة بالمفاهيم والمؤسسات

لقد بدا منطقياً أن تبدأ الباحثة هذا الجزء بالاستفسار، عما تعنيه السياسة لدى المبحوثين. وتكشف الاستجابات (جداول: (٢.٣.٩)، (٢.٣.١٠)، (٢.٣.١١))، أن ٦.٦% فقط هم من عرفوا السياسة على أنها عملية الحكم، وأن ١٧.٢% ذهبوا إلى أنها تعني أخبار وإدارة شئون البلاد، في حين عجز ٣٩.٤% عن تعريفها كلية. وكانت نسبة عدم المعرفة أعلى لدى الكبار منها لدى الشباب (٥٥%، ٤٤.٩% على الترتيب)، وأعلى لدى الإناث منها لدى الذكور (٥٦%، ٢٣.٣% على التوالي).

وتمثل المؤسسات السياسية رمز السلطة لدى الأنظمة والثقافات الديمقراطية، حيث يطلق على الدولة الديمقراطية دولة المؤسسات، وليس الأشخاص، فـ "المنصب هو الذي يتيح لشاغله القدرة على أداء دور معين لا ينبع من شخصه، وأن دوره لا ينبغي ألا يتجاوز حدود ما يتيحه المنصب له من سلطة"[1]. وتعتبر المعرفة بالمؤسسات هي الورقة الأولى في فرع المعرفة السياسية في شجرة الثقافة السياسية، ويتناول هذا الجزء الأسئلة (من ٤ إلى ٧) في استمارة الاستبيان.

وعند سؤال أفراد العينة عما تتكون منه الحكومة ذكر ٤٠.٤% فقط، أنها تتكون من مجموعة من الهيئات التنفيذية والقضائية والتشريعية، جدول (٣.١.١)، وكان معدل المعرفة لدى ذكور جيل الشباب أكبر من غيره سواء لجيل الكبار أو مقارنة بالإناث في الجيلين، فقد استطاع ٧٢.١% منهم تعريفيا، مقابل ٢٧.٩% أجابوا بعدم المعرفة، وبخصوص جيل الكبار، جاءت الإجابة السليمة على لسان ٤٥.٦%، بينما ٥٤.٤% لم يعرفوا الإجابة. كذلك تفيد بيانات الجدول، أن نسبة الإناث تقل عن نسبة الذكور في الجيلين، وتبدو أقل بكثير في جيل الكبار عنها في جيل الشباب، حيث مثلت نسبة الإناث في جيل الشباب ٣١.٣% توزعت بين ٣٢.٣% عرفن و ٦٧.٧% لم تعرفن، بينما مثلت نسبة من عرفن لدى جيل الكبار ٨.٣% من واقع ١٨.٢% إجمالي نسبة الإناث في جيل الكبار.

بخصوص السؤال عن عدد المجالس التي يتكون منها البرلمان، توضح بيانات جدول (٣.١.٢) أن من عرف ذلك من أفراد العينة بلغت نسبتهم ٦٢.٦%، وهي نسبة أكبر من نسبة من استطاع معرفة الهيئات التي تتكون منها الحكومة.

ووصلت نسبة الذكور العارفين في جيل الشباب إلى ٨٣.٧%، مقابل ٧١.٩% في جيل الكبار، وكانت النسبتان المناظرتان للإناث في الجيلين هما ٥٤.٨%، ٣٦.١% على التوالي. ولعل في تلك الأرقام، ما يدل على زيادة الوعي لدى الشباب أكبر من الكبار، وهو ما قد تفسره التكنولوجيا الحديثة التي دخلت كل بيت بالقرية، ولدى الذكور أكبر من الإناث.

وفيما يتعلق بالمجالس الشعبية المحلية، التي تعد النواة الأولى لتدريب المواطنين على الديمقراطية، كون أعضائها ينتخبون مباشرة ولا يعينون، سئل المبحوثون عما إذا كانت هذه المجالس تتكون بالتعيين، أم

---

[1] عبد السلام علي نوير، مرجع سبق ذكره. ص ٢٣٩

بالانتخاب، فكشفت الإجابات في جدول (٣.١.٣) أن ١٩.٧% من أفراد العينة لم يستطيعوا ذكر الإجابة الصحيحة، بينما استطاع ذلك ٨٠.٣%، وتشير النتائج إلى أن قلة التعليم أحد أسباب قلة الوعي أو عدم المعرفة، بدليل أن النسبة الأكبر كانت للسيدات من جيل الكبار غير المتعلمات في جيل الكبار. كذلك كانت إجمالي نسبة من لم يعرف بين غير المتعلمين لدى من أجاب بأن المجالس المحلية بالتعيين وليس الانتخاب (٤١%) وهي أكبر من نظيراتها لدى المتعلمين، وبدأت في الانخفاض مع زيادة مستوى التعليم.

وفي شأن المعرفة بالأحزاب السياسية، طلب من أفراد العينة ذكر أسماء ثلاثة أحزاب مصرية، فجاءت النتائج الكمية جدول (٣.١.٥)، لتفيد بأن ٣١.٨% لم يعرفوا اسم أي حزب على الإطلاق. وبلغت نسبة الذين ذكروا أسماء ثلاثة أحزاب بين ذكور جيلي الشباب والكبار ٥٣.٥%، ٥١.٨%، على الترتيب وكانت النسبة ٣٣.٩% بين الإناث في جيل الشباب، بينما النسبة الأقل على الإطلاق لإناث جيل الكبار ٢٥%. وهو ما قد يدلل على أن الشباب هم الأكثر وعياً.

ثانياً

المعرفة بالقيادات السياسية

وتمثل المعرفة بالقيادات السياسية العنصر الثاني من عناصر المعرفة السياسية؛ ويتناول هذا الجزء استجابات المبحوثين على السؤال الخاص بمدى درايتهم بقيادات سياسية معينة مثل رئيس مجلس الشعب السابق، محافظ المنيا الحالي، وعضوي مجلس الشعب السابقين عن الدائرة لمقعدي الفئات والعمال.

أما فيما يخص السؤال عن اسم رئيس مجلس الشعب السابق، تفيد معطيات الجدول (٣.١.٦) بورود الاسم الصحيح على لسان ٦٣.٢%، مقابل ٣٤.٨% لم يوفقوا في ذكر هذا الاسم جاء أغلبهم من ذكور جيل الكبار، وإناث جيل الشباب، ثم إناث جيل الكبار، وجاءت أعلى نسبة من لديهم دراية باسم رئيس مجلس الشعب من صفوف الذكور في جيل الشباب (٨٨.٤%).

وأثناء تطبيق الاستمارة كانت هناك حركة تنقلات للمحافظين، وصادف أن كان أول أيام التطبيق في ظل محافظ المنيا "أحمد ضياء الدين"، بينما باقي الأيام في ظل محافظ جديد هو "سمير سلام"، وعند سؤال أفراد العينة عن اسم المحافظ السابق، أشار حوالي الثلثين (٦٥.٢%) إلى اسم أحمد ضياء الدين.

ويبدو من النتائج الموضحة بالجدول (٣.١.٧) أن إناث جيل الكبار كن أكثر من لم تستطعن التعرف على محافظ المنيا ٧٨.٢%، يليهن إناث جيل الشباب ٤٥.٢%، بينما كان ذكور جيل الشباب هم أكثر من عرفوا اسم محافظ المنيا ٩٠.٧%.

وقد ارتبط اسم عضوي مجلس الشعب عن الدائرة فئات وعمال ببعضهما (فاروق طه- مجدي سعداوي على التوالي) ، حيث كانت الدائرة لنفس الشخصين لأكثر من مرة، لذا ندر أن يتعرف أحد أفراد العينة على أحدهما دون الآخر. فقد كانا دائماً مرشحي الحزب الوطني السابق. ولم تختلف نسبة من عرف لدى ذكور جيل الشباب عن نظيراتها لدى ذكور جيل الكبار، فقد تساوت المعرفة لديهما، بينما تفاوتت ما بين إناث الجيلين، فكانت النسبة الأكبر لدى الشباب منهن، على نحو ما يبينه جدول (٣.١.٨) و (٣.١.٩).

ثالثاً

المعرفة بالدستور والقوانين

لكل مجتمع حديث دستور أو قانون أعلى يحكمه وينظمه، وتشكل معرفة الفرد بالدستور أو القانون جزء من الثقافة التي تؤثر سلباً أو إيجاباً على سلوكه في المجال العام. فإذا اتبع الدستور ولم يخالفه كان لذلك تأثيره الإيجابي، غير أن هذه النظرة الطبيعية غير موجودة لدى جميع أفراد العينة، حيث يرى بعضهم أن اتباع القوانين وعدم الخروج عليها، هو شيء روتيني، وأن القوانين قد حيكت للضعفاء الذين لا يستطيعون الحصول على حقوقهم بأنفسهم، بينما الأقوياء لا يتبعون القوانين، لأن لهم قوانينهم ودستورهم الخاص، ولعل ذلك يفسر بدرجة أو بأخرى وجود واستمرار ظاهرة الثأر في صعيد مصر. وعلى الرغم من أن البحث أجري في قرية صغيرة إلا أنها مرت بأكثر من تجربة للثأر، وإن انتهت جميعها بسلام. ولكن الظاهرة نفسها مازالت موجودة، بل وتزيد مع كبر حجم وقدر العائلات التي تدور بينها عملية الثأر وكذلك في المحافظات التي تلي محافظة المنيا وأسيوط، حيث تشتد في سوهاج وقنا على وجه الخصوص.

وتستعرض الباحثة في هذا الجزء نتائج الأسئلة (من ٩ إلى ١٦)، والتي تدور حول مدى العلم بمدة رئيس الجمهورية، وسن الترشح لبعض المجالس المنتخبة، فضلاً عن الحقوق المكفولة للمواطن.

أما عن مدة بقاء رئيس الجمهورية في منصبه، فإنه يتضح من الجدول (٣.١.١٠) أن نسبة الإناث في جيل الكبار تحتل المرتبة الأولى في عدم المعرفة، يليها نسبة إناث جيل الشباب، بينما سجل ذكور جيل الشباب النسبة الأكبر فى درجة المعرفة (٨٨.٤%)، وعن عدد الفترات التي يجوز أن يبقى فيها الفرد رئيساً للجمهورية، تدل النتائج في جدول (٣.١.١١) على أن الوعي بهذا الأمر يفوق معدله لدى جيل الشباب عن نظيره لدى جيل الكبار، ويسجل أعلى معدل له عند ذكور جيل الشباب على وجه التحديد.

وعند السؤال عن السن القانوني للتصويت في الانتخابات، حقق ذكور جيل الشباب أعلى نسبة؛ (٨٣.٧%) مقابل (٥٢.٨%) لإناث جيل الكبار اللاتي لم تستطعن تحديد ذلك السن.

غير أن نتائج المعرفة بسن الترشح لكل من المجلس المحلي ومجلس الشعب ورئاسة الجمهورية -وعلى نحو ما تظهره بيانات جدول (٣.١.١٢)- جاءت "صادمة"، حيث مثلت نسبة من لم يعرف ٨٣.٨% من أفراد العينة، بينما كانت نسبة من استطاع معرفة الثلاث معاً هي ٣% فقط من أفراد العينة، واستطاع ٧.١% معرفة اثنين فقط منها، واستطاع ٦.١% معرفة واحد فقط منها.

ومما يذكر -وحسب النتائج في جدول (٣.١.١٣)- أن أعلى نسبة عدم معرفة كانت من نصيب إناث جيل الشباب (٩٠.٣%)، بينما كانت نسبة من استطاع ذكر سن الترشح للثلاث جهات هي الأكبر على الإطلاق لدى إناث جيل الكبار (٨.٣%). وتجد هذه النتيجة عزائها في تقارب نسب المعرفة لدى الأجيال وكذلك لدى النوعين، فقد استطاعت نسب متقاربة ذكر سن الترشح لجهتين، أو جهة واحدة بينما النسبة الأكبر لإناث جيل الكبار في معرفة سن الترشح للثلاث جهات.

وبالاستفسار من أفراد العينة عن الوظيفة الأساسية لكل من مجلس الوزراء ومجلس الشعب، لم تكشف الاستجابات عن فروق يعتد بها بين نسب من استطاع معرفة الوظيفة الأساسية لمجلس الوزراء أو لمجلس الشعب، وكانت النسبة الأكبر فيمن استطاع معرفة الاثنين لذكور جيل الشباب. كما كانت النسبة الأكبر فيمن لم يستطع معرفة أي من الوظيفتين لإناث جيل الكبار. وهو ما توضحه الجدوال (٣.١.١٤)، (٣.١.١٥).

ولما كان لكل مواطن مصري مجموعة من الحقوق، التي يتساوى فيها مع غيره من المواطنين، تم سؤال المبحوثين عن ماهية هذه الحقوق. فجاءت النتائج لتظهر وجود فرق يعتد به بين الذكور والإناث، في حين لا يوجد فرق كبير بين ذكور جيل الشباب وذكور جيل الكبار، وكذا بين إناث جيل الشباب وإناث جيل الكبار.

لقد ركز الذكور في جيلي الشباب والكبار على حق المسكن وحق العمل ووجود دخل ثابت لكل فرد بنسبة ١٤%، ١٠% على التوالي. ثم تأتي بعد ذلك نزاهة الانتخابات وعدم تزويرها بنسبة ٤.٧% و ٥.٣% لجيلي الشباب والكبار على الترتيب. بينما ركز آخرون على المسكن والعمل فقط، وغيرهم على المسكن والدخل.

أما الإناث فقد ركزن على السكن والعمل بنسب ٤.٨% و٥.٦% ثم الدخل الثابت، ولم تهتم إلا ٣.٢% من إناث جيل الشباب بنزاهة الانتخابات. وأغلب الظن أن هذه الأرقام تدل على اهتمام أفراد العينة أكثر بالحقوق التي لها علاقة مباشرة بحياتهم خاصة الجوانب الاقتصادية منها. وهو ما كان يوظفه مرشحوا مجلس الشعب، في الدعاية، جنباً إلى جنب مع الجانب العائلي في ريف صعيد مصر، بل ومدنه أيضا.

وعند السؤال عن الواجبات المفروضة على المواطنين تجاه الوطن، لم يستطع ١٤% معرفة ماهية الواجبات، كانت النسبة الملموسة، بينما ركز أغلب أفراد العينة على ضرورة الاجتهاد في العمل واتقانه، بنسب ٢٧.٩% لدى ذكور جيل الشباب، و٤٣.٩% لدى ذكور جيل الكبار ٢٦.٤% لدى إناث جيل الشباب، و١٣.٩% لدى إناث جيل الكبار، وجاءت واجبات المحافظة على البلد وأمنه وعدم الإضرار بالمال العام والالتزام بالقانون وعدم خيانة الوطن، في المرتبة الثانية مباشرة (٥٣.٥%، ٣٨.٦%، ٣٨.٧%، ٢٢.٢%) على التوالي لكل من ذكور جيل الشباب وذكور جيل الكبار وإناث جيل الشباب وإناث جيل الكبار.

وتظهر المعالجة الإحصائية للنتائج الكمية الخاصة بمختلف عناصر المعرفة السياسية لدى أهل القرية، أن نسبة المعرفة تتساوى تقريباً مع نسبة عدم المعرفة، ٥٠.٥%، ٤٩.٥% على التوالي. هذا الفارق الطفيف بين نسبة من يعرف ونسبة من لا يعرف **ينفي صحة الفرضية، التي تقول بضعف مستوى المعرفة السياسية لدى أبناء القرية.** وكما توضح نتائج جدول (٣.١.١٦)، وطبقاً للمقياس المستخدم فإن مستوى المعرفة لدى أهل القرية يقع في الفئة الثانية أي مستوى متوسط من المعرفة. كما أن المعرفة لدى جيل الشباب أكبر منها لدى جيل الكبار، **بما يخالف فرضية البحث** (التي تقول بزيادة المعرفة لدى الكبار عنها لدى الشباب) ولدى ذكور جيل الشباب أكبر منها لدى إناثهم، وقد يكون ذلك من جراء التكنولوجيا ودور

وسائل الإعلام. بما يتطابق مع فرضية البحث (بأن مستوى المعرفة لدى الإناث أقل منه لدى الذكور). حيث استطاع ٧٩.١% من ذكور جيل الشباب تسجيل درجة معرفة أكبر، مقابل ٣٥.٥% من إناث جيل الشباب.

تأثير المعرفة على المشاركة:

وفيما يتصل بتأثير المعرفة على المشاركة في الحياة العامة، يتضح من النتائج[1] التي اسفر عنها استخدام الانحدار اللوجيستي نظرا لأن النموذج متعدد العلاقات، بمعنى أن العلاقة بين المتغير التابع (المشاركة) والمتغير المستقل (المعرفة) ليست العلاقة الوحيدة فهناك علاقات أخرى بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض، لذا تم استخدام طريقة Forward stepwise عند استخدام Logistic Regression. أن هناك علاقة طردية قوية بين المعرفة بالقيادات وبين المشاركة، بحيث إذا زادات المعرفة بالقيادات بدرجة واحدة فإن المشاركة تزداد بأكثر من ثمان أضعاف، بينما لا يوجد للمعرفة بالدستور وكذلك المعرفة بالمؤسسات تأثير يذكر على المشاركة.

المبحث الثالث
مناقشة وتحليل النتائج الخاصة بالمهارات

يتناول هذا المبحث بالعرض والتحليل النتائج التي أسفرت عنها الدراسة الميدانية حول المهارات المعرفية التي تشكل المحور الثاني من محاور الثقافة السياسية، والتي تغطيها مطالب أربعة، أولها: مهارة صنع القرارات، وثانيها: مهارة حل المشكلات، وثالثها: مهارة التطوع، وأخيراً مهارة المشاركة.

أولاً
مهارة صنع القرارات

يكفل الإسلام المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، وتضمن المواثيق الدولية ذلك وتقر باعتبارهما شريكين متساويين في تشكيل السياسة وصنع القرار، وتحض كذلك على تعزيز المساواة في الحقوق والواجبات داخل الأسرة والعمل على خلق الوعي بأن لكل من الرجل والمرأة نفس الحقوق والواجبات تجاه كل من أنفسهم كأفراد وأبنائهم كأطفال ومجتمعهم كمواطنين[2]. وتدور عملية صنع القرار هنا، بين الزوج وزوجته، ومدى إحساس كل منهما بقيمة رأيه في حياة الآخر بل وفي حياة الأسرة بشكل

---

[1] باستخدام (Logistic Regression) يتضح بداية أن النموذج ذو دلالة معنوية بـــ ٠.٠٢٩١ أي أقل من ٠.٠٥، ويفسر حوالي ٦٣% من نسبة من لم يشارك، ويفسر كذلك ٨٤% من نسبة من يشارك من أفراد العينة.

[2] مكتب الأمم المتحدة للإعلام، "العام الدولي للمرأة ١٩٧٥"، (القاهرة: مكتب الأمم المتحدة للإعلام)، ١٩٧٥. ص ٧